

المأموم مسبوقة أو تناك في ترك رك فقام الامام الى خامسة لم يجز
له متابعتها فيها بل بفارقة ولو اقتدي به مسروق فيها عالما بالزيادة
ليرتفع القنوة وان اقتدي به جاهلا وادرك معه جميع الركعة صحح حيث
له الركعة على الصحيح وفيها كما قاله النووي **مسئلة** قام الامام الى
ثالثة في الجمعة ساهيا فاقدي به مسروق فيها جاهلا وادرك جميع
الركعة فضلته منقذة وتحسب له هذه الركعة على الصحيح فاذا سلم
الامام ان يباقي صلاته ولو علم ان الركعة زائدة لم تنعقد صلاته
على الصحيح وعن الفقهاء انها تنعقد جماعة قال البغوي ولو نسي
الامام سجدة من الاولى فاقدي به مسروق في الثانية وهو عالج حاله
ففي انعقاد صلاته هذا الخلاف لان قيامه غير محسوب بالمسبوقة الى
السجود فلو قام الامام الى الثالثة في الجمعة فاقدي به في ثالثة الجمعة
جاهلا وقلنا بصحة الاقتداء فكل تكون دعوه محسوبة عن الجمعة
كما تحسب في غيرها ام لا تحسب الا عن الظهر ويتم بعد سلام الامام
ظهر الرباع وحدها مبينان على مالو بان الامام محدثا واختار ابن
الحداد انه لا تحل له الجمعة وعلى اختياره لو نسي الامام سجدة من الاولى
وقام الى ثالثة سموا فادركه المسبوق فيها كان مذكرا للجمعة لانها
محسوبة ولو نسيها من الثانية لا يكون مذكرا لان جميع افعال الثانية
زائدة قبل انتهائه الى السجدة المتروكة ولو ادركه المسبوق في الثانية
وقام الامام الى الثالثة فاذا سلم الامام قال الفقهاء يسلم المأموم
ايضا لانه ادرك ركعة اصلية وهي الثانية وعلى قول ابن الحداد
يكون منقذ في الثانية ولا يضر التردد المسبوق به كقوله قال
الشيخ ابو علي هذا غير مرعي على قول ابن الحداد بل على المأموم ان يقوم
يا في بركة فانه لا يجوز للمأموم فعل الاثر ولو ترك الامام سجدة ولم يدرك
ايها

من ابنتها في الجمعة فقام الى ثالثة فادركه المأموم فيها لم يبرمه على قول
ابن الحداد الاختيار لا سواء **اخرى** لو تخلف المأموم لقراءة التشهد الاول
بطلت صلاته ولو جلس الامام للتشهد الاول فقام المأموم عمدا لم تبطل
صلاته ولو قرأ التخلف للتشهد تخلف عن واجبين احدهما فرض القيام
والاخر متبوعة الامام فتبطل الصلاة بارتكابها والتقدم على الامام
بالقيام يسبق الي واجب وارتياب مخالفة واجب واحد وهو مخالفة
الامام وايضا فالمبادرة الي فعل الواجب ليس مخالفة بفحش التخلف
اذ عرف ذلك فلو قام المأموم عمدا فقد قطع امام الحرمين بتخرجه العود
فان عاد بطلت صلاته لانه فعله عمدا قال فلو فعله سهوا باث
سمع صوتا فظن ان الامام ركع فبان انه لم يركع ففي وجوب الرجوع
وجهاان اصحهما لا يجب بل بتخير بين الرجوع وعدمه قال الراجعي والترع
في صورة فسد القيام محال ظاهر لان اصحابنا الراقيين اطلقوا على
انه لو ركع قبل الامام عمدا يستجبه ان يرجع الي القيام ليركع معه فقلوه
مستحيا قال النووي في منجز المذهب ليس هذا الذي فعله في الامم وقطع
عن الراقيين كذلك في اكثر كتبهم وقد نض عليه الشافعي في الامم وقطع
الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب وغيرهما من الراقيين بوجوب
الرجوع ونقله ابو حامد عن نضه في القنم والاصح انه مستحب كما نض
عليه في الامم انتهى فحصل ثلاثة اوجه في الرجوع قبل الامام عمدا اصحهما
يستحب الرجوع والثاني يجب والثالث محرم فان عاد بطلت وعلى
الاصح يقال رجل صلى الظهر بثمان ركوعات وثمان قيامات عمدا
عالميا بتخرجه وقرأ الفاتحة في كل قيام ولم تبطل صلاته على الاصح ولو
ركع مع الامام واعتدل قبله فقياس النضر وقول الراقيين انه يستحب
له العود الي الركوع ثانيا ليقوم مع الامام وعلى هذا يتصور ايضا